المقدمة

حكم نكاح حال الاعتدال (دراسة مقاصدية)
 سالم مخلف موسى مطرود أ.د. محمد شاكر رشيد
 جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
 sraad320@gmail.com

الحمد لله رب
 العالمين، وأفضل الصلاة
 وأتم التسليم على سيدنا محمد
 وآله وصحبه أجمعين وبعد
 فلا يخفى على

الدارسين للعلوم الشرعية، ما لعلم المقاصد من أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، فبعلم المقاصد تتضح العلل والاحكام والمعاني من وراء تشريع الاحكام ، وبه تظهر سماحة وعدل الاسلام ، وإنها من عند الله تبارك وتعالى وإنها صالحة لكل زمان ومكان .
 وإن من أهم الاحكام التي يجب أن تعرف مقاصدها هي أحكام النكاح الذي هو الطريقة الشرعية لتكوين الأسرة، الأسرة التي هي اللبنة الأولى التي يتكون منها المجتمع

Abstract

The importance of the topic lies in the fact that the science of legal objectives has a major role in understanding the legal ruling accurately and correctly, and then applying the legal ruling in a rational manner. If the legislation is understood correctly and applied in a rational manner, the person will achieve the goal for which God Almighty has enacted the legal rulings.

There is no doubt that behind the legislation on marriage and its jurisprudential provisions there are great goals, which if people understand and apply them, this will lead to the formation of a good family and thus a good society.

The problem that I researched and sought to address is to consider the extent to which the objectives of Sharia are present in terms of concept and method, to give weight to the Sharia rulings that were addressed in the subject of the research, and to shift the direction of research on objectives from theoretical study to the

applied jurisprudential field, which requires monitoring and controlling those objectives and then working to arbitrate and apply them in the field of jurisprudence. Marriage provisions.

سبب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الاسباب دعنتني لاختيار هذا الموضوع، ومن ضمن هذه الاسباب هو اعتقادي بأهمية الموضوع، وأنه يجب على الناس معرفة المقاصد الشرعية التي من أجلها شرع النكاح (وقد اخترت النكاح حال الاعتدال لأنه الحال الذي عليه أغلب الناس)، فالكثير ممن يقدمون على النكاح يجهلون الحكم والمقاصد التي من أجلها شرع الله تعالى النكاح، وبالتالي يفشل مشروع تكوين الاسرة، ذلك المشروع المبارك.

كما أن من الاسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع هو يقيني بأهمية علم هذا العلم النافع، إذ رأيت أن في علم المقاصد توسعة للمدارك، فهو يمس وبصورة مباشرة حياة الفرد والمجتمع.

أهمية الموضوع.

تكمن أهمية الموضوع بأن لعلم المقاصد الشرعية دور كبير في فهم الحكم الشرعي فهما دقيقا صحيح، ومن ثم تطبيق الحكم الشرعي تطبيقا راشدا، فإذا فهم التشريع فهما صحيحا وطبق تطبيقا راشدا فإن الانسان سيحقق الهدف الذي من أجله شرع الله تبارك وتعالى الاحكام الشرعية. ولا شك أن من وراء تشريع النكاح واحكامه الفقهية مقاصد عظيمة، لو فهمها العباد وطبقوها سيؤدي ذلك إلى تكوين أسرة صالحة وبالتالي مجتمعا صالحا.

إشكالية البحث.

إن الاشكالية التي بحثتها وسعيت لمعالجتها هي النظر في مدى حضور مقاصد الشريعة مفهوماً وطريقاً، لترجيح الاحكام الشرعية التي تطرقت اليها في موضوع البحث، والتحول بوجهة البحث المقاصدي من الدراسة النظرية الى المجال الفقهي التطبيقي، مما يستدعي رصد تلك المقاصد وضبطها ثم العمل على تحكيمها وتطبيقها في أحكام النكاح.

الدراسات السابقة

لقد اعتنى العلماء رحمهم الله تعالى منذ الصدر الأول للتشريع بعلم المقاصد ، فقد تناوله الأصوليين الأوائل مثل عز الدين عبد السلام في كتابه القواعد العامة في مصالح الأنام^(٢)، فبحث في المصالح والمفاسد وقسمها الى أقسام، والمعلوم إن أبرز العلماء الذين وصفوا الأساس المتين في هذه الدراسة هو العالم الجليل ابو إسحاق الشاطبي في كتابه الموافقات في أصول الشريعة^(٣)

، حيث أفرد مبحثاً مستقلاً لهذا الموضوع بتخصيص الجزء الثاني من كتابه لموضوع المقاصد دراسة وتحليل وبناء على ما كتبه الشاطبي (رحمه الله) عن نظرية المقاصد كتب المعاصرون البحوث النظرية في المقاصد والمصلحة من أبرزها كتاب مقاصد الشريعة^(٤)، الإسلامية لابن عاشور ويعتبر كتابه من أهم المراجع في علم المقاصد الشرعية بعد (الشاطبي).

ومن المؤلفات الحديثة في علم المقاصد كتاب علم مقاصد الشريعة للدكتور بشير مهدي الكبيسي والذي فصل فيه تفصيلاً رائعاً للمقاصد الشرعية. أما في ما يخص المؤلفات التي ألفت بموضوع النكاح، فلا تجد كتاباً فقهياً (قديمًا كان أو حديثاً) شاملاً للأحكام الفقهية، إلا وتجد فيه تفصيلاً لموضوع النكاح، ناهيك عن الرسائل والأطاريح التي كُتبت في الأحكام الفقهية للأسرة.

خطة البحث.

لقد جاءت خطة البحث بمنهج واضح تضمن مقدمة وأربعة مباحث. ذكرت في المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختياري له وإشكالية البحث والدراسات السابقة وخطة البحث والتي هي كالآتي:

المبحث الأول: التعريف بمفردات البحث واشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الحكم في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف النكاح في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثالث: تعريف الاعتدال.

المطلب الرابع: تعريف المقاصد في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: مشروعية النكاح وحقيقته، واشتمل المطالب الآتية:

المطلب الأول: مشروعية النكاح.

المطلب الثاني: حقيقة النكاح.

المبحث الثالث: في أقسام النكاح وآراء الفقهاء في حكم النكاح حال الاعتدال، واشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول: أقسام النكاح.

المطلب الثاني: آراء الفقهاء في حكم النكاح حال الاعتدال.

المبحث الرابع: في علم المقاصد: ويشمل على المقاصد الآتية:

المطلب الأول: أدلة اعتبار المقاصد.

المطلب الثاني: تقسيمات المقاصد.

المطلب الثالث: فوائد دراسة المقاصد.

المطلب الرابع: المقاصد الشرعية في النكاح حال الاعتدال

المبحث الاول :

التعريف بمفردات البحث: ويشمل المطالب الآتية:

المطلب الاول : تعريف الحكم في اللغة والاصطلاح.

الحكم لغة: يأتي الحكم في اللغة بمعان متعددة منها:

القضاء والمنع ، ورد هذا المعنى في القرآن الكريم وسنة النبي الكريم عليه الصلاة والتسليم، أما من القرآن الكريم، فقوله تعالى: {وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ} (٥).

وأما السنة، فقوله عليه الصلاة والسلام: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) (٦).

الفهم والعلم : كقوله تعالى: {رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ} (٧).

الحكم اصطلاحاً:

الحكم عند الاصوليين: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع (٨).

الحكم عند الفقهاء: هو الأثر الذي يقتضيه خطاب الشارع في الفعل، كالوجوب والحرمة والإباحة (٩).

المطلب الثاني: تعريف النكاح في اللغة والاصطلاح.

النكاح لغة : يأتي النكاح في اللغة بمعان متعددة ، منها الضم والتمايل والجمع ، ومنه تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض ، ونكح المطر الأرض إذا اختلط بثراها (١٠).

النكاح اصطلاحاً:

عرفه الحنفية : عقد يفيد ملك المُتَعَةِ قصداً (١١).

وعرفه المالكية : عقد لحل تمتع بأنثى غير محرمة ولا مجوسية ولا أمة كتابية لقادر محتاج أو راج نسل (١٢).

وعرفه الشافعية : عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته (١٣).

وعرفه الحنابلة : عقد التزويج وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطأ (١٤).

وعرفه الإمامية : عقد يتضمن إنشاء علاقة الزوجية الخاصة وهو دائم ومنقطع وملك يمين (١٥).

من التعاريف السابقة يمكن تعريف النكاح بأنه عقد شرعي يقتضي حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر.

المطلب الثالث : تعريف الاعتدال.

ومعنى الاعتدال : هو أن الشخص معتدل المزاج، بحيث لا يخشى الوقوع في الزنا إن لم يتزوج، ولا يخشى أن يظلم زوجته إن تزوج. وحالة الاعتدال هذه هي الغالبة عند أكثر الناس^(١٦).

• المطلب الرابع: تعريف المقاصد في اللغة والاصطلاح

المقصد لغة: المقاصد: جمع مقصد، والمقصد: مصدر ميمي مشتق من الفعل قصد؛ فيقال:

قصد يقصد قصدًا، وعليه فإن المقصد له معان لغوية كثيرة منها:

- الاعتماد والتوجه واستقامة الطريق. قال تعالى: {وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ} (١٧) .
- التوسط وعدم الإفراط والتفريط قال تعالى: {أَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ} (١٨).
- وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "الْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبَلَّغُوا" (١٩).
- الام واتيان الشئ: يقال أمه أي قصده بعينه ، ويقال قصدت قصدا أي نحوت نحوه (٢٠).

العدل والانصاف : والى هذا المعنى قال الشاعر :

على الحكم المأتى يوما اذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصد.

قال الاخفش (٢١) : أراد وينبغي أن يقصد.

• تعريف المقاصد في الاصطلاح

لا نجد تعريفا معينا لعلم المقاصد عند البحث فيما كتبه القدماء من الاصوليين رغم استعمالهم لعبارة المقاصد وما في معناها، ومن أفض التعاريف للمقاصد، تعريف الإمام الشاطبي لها حيث قال: (إقامة المصالح الدنيوية والأخرية على وجه كلي) (٢٢) .

- وقال: (وقصد الشارع: إِخْرَاجَ الْمُكَلَّفِ عَنِ اتِّبَاعِ هَوَاهُ، حَتَّى يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ) (٢٣).

- من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المقاصد بأنها : (إقامة مصالح المكلفين الدنيوية والاخرية على نظام يكونون به عباد الله اختيارا كما هم اضطرارا)

المبحث الثاني :

أدلة مشروعية النكاح واقسامه، ويتضمن المطالب الآتية:

المطلب الاول : أدلة مشروعية النكاح.

النكاح مشروع بالكتاب والسنة والاجماع.

أولاً : الكتاب : وردت في القرآن الكريم آيات عديدة تدل على مشروعية النكاح منها:

- أ- قوله تعالى: { وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِطُوا فِي الْيَمَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا } (٢٤) .
- ب- قوله تعالى: { وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْزِلَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ } (٢٥).

أنكحوا أي زوجوا، فالنكاح هو الزواج، والإنكاح هو التزويج، والخطاب للأولياء على النساء الذين لهم ولايتهم بقوله تعالى: (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ . . .)، ويصح أن يكون الخطاب للأمة في مجموعها بأن يسهلوا زواج الأيامي، وتكون الأيامي شاملة للرجال والنساء، ويكون الأمر بالنكاح هو الأمر بتسهيله وإشاعته، وتمكين كل بالغ وبالغة، فإنه حينئذ يعف النساء والرجال معاً، ويكون غض البصر في الطرقات والبيوت، وألا يكون شيء يجر إلى الشر في المجتمع الإسلامي، فيكون طاهراً منتزهاً، لا يظهر فيه إلا الخير، وتختفي المنكرات ونحن نميل إلى هذا التخريج (٢٦).

ثانياً: السنة النبوية: وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية النكاح ، منها:

- أ- قوله عليه الصلاة والسلام: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) (٢٧).
- ب- ما ورد في الحديث من أنه جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإنني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم، فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني (٢٨).

ثالثاً : الاجماع : فقد أجمعت الأمة على مشروعية النكاح (٢٩).

رابعاً المعقول: من المعروف أن الانسان كائن اجتماعي ، لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن أخيه الانسان ، والرجل والمرأة يكمل أحدهما الآخر، وحاجة كل منهما إلى الآخر فطرية ، فجاء الإسلام لكي ينظم هذه العلاقة عن طريق النكاح (٣٠).

• المطلب الثاني: حقيقة النكاح

تعددت آراء الفقهاء في حقيقة النكاح على النحو الآتي:

أولاً: يرى الحنفية^(٣١)، والشافعية^(٣٢) في قول، وبعض الحنابلة^(٣٣)، أن النكاح حقيقة في الوطء مجاز في العقد، ودليلهم أن النكاح عند أهل الأصول واللغة حقيقة في الوطء، مجاز في العقد، فحيث جاء في الكتاب أو السنة مجرداً عن القرائن يراد به الوطء، كما في قوله تعالى: {ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء}^(٣٤).

ثانياً: يرى المالكية^(٣٥)، والشافعية^(٣٦)، والحنابلة^(٣٧)، في الصحيح عندهم أن النكاح حقيقة في العقد، ودليلهم أن لفظ النكاح هو أحد اللفظين اللذين ينعقد بهما عقد النكاح، وأن لفظ النكاح جاء في القرآن وأريد به العقد.

ثالثاً: يرى بعض الحنفية^(٣٨)، والشافعية في وجه^(٣٩)، وهو قول للحنابلة^(٤٠)، أن النكاح حقيقة في العقد والوطء، فهو من الألفاظ المشتركة.

• المبحث الثالث :

أقسام النكاح وحكم النكاح حال الاعتدال.

المطلب الأول : أقسام النكاح :

يذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى أن للنكاح أقسام عديدة، وهذه الأقسام تكون بحسب أحوال الناس^(٤١)، وهي كالاتي:

١- الفرضية.

يكون النكاح فرض على الإنسان إذا كان الإنسان قادراً على أداء حقوق الزواج ونفقاته وتيقن من أنه سيقع في الزنا إذا لم يتزوج، ولم يستطع الاحتراز من الوقوع في الفاحشة بعد أن أخذ بالأسباب من الصوم والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يثير شهوته.

٢- التحريم .

ويكون في حال إذا ما تيقن الإنسان من أنه غير قادر على أداء حقوق الزواج من جميع نواحيه (المادية والجسدية والنفسية) بحيث أنه لو تزوج فسيؤدي زواجه إلى الأضرار بالزوجة.

٣- الكراهة .

وتكون في حال ما إذا خاف الزوج (ولم يتيقن) من أن يقع في ظلم الزوجة خوفاً لا يصل إلى درجة اليقين، بسبب خوفه من عدم القدرة على الإنفاق أو سوء العشرة، أو فتور شهوة.

٤- الإباحة .

يرى جمهور الفقهاء أن النكاح مستحب إذا كان الشخص معتدل المزاج، بحيث لا يخشى الوقوع في الزنا إن لم يتزوج، ولا يخشى أن يظلم زوجته إن تزوج. وحالة الاعتدال هذه هي الغالبة عند أكثر الناس، وقد خالف الشافعية الجمهور فقالوا بإباحة الزواج حال الاعتدال.

المطلب الثاني : آراء الفقهاء في حكم النكاح حال الاعتدال.

تعددت آراء الفقهاء في النكاح على النحو الآتي :

القول الأول: يرى جمهور الفقهاء من الحنفية^(٤٢) ، والمالكية^(٤٣) ، والحنابلة^(٤٤) ، والامامية^(٤٥) ، أن النكاح مستحب حال الاعتدال.

وقد استدل الجمهور بالأدلة الآتية:

أولاً: الكتاب.

أ- قوله تعالى: { فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ }^(٤٦) .

وجه الدلالة:

إن الله تعالى خير في الآية بين النكاح وملك اليمين، والتسرى غير واجب باتفاق، فلو كان النكاح واجباً ما صح التخيير بينه وبين ملك اليمين؛ إذ لا يصح على مذهب أهل الأصول التخيير بين واجب وبين ما ليس بواجب؛ لأن ذلك مؤد إلى إبطال حقيقة الواجب، وأن يكون تاركه غير آثم^(٤٧).

ب- قوله تعالى: {إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين}^(٤٨) .

وجه الدلالة:

لا يقال في الواجب: أنت غير ملوم إن فعلته، وهذا نحو ما قاله عروة لعائشة في السعي: إنه لو كان واجبا لم يقل لاجناح عليك في فعله^(٤٩) .

ثانياً : السنة.

أ- قوله عليه الصلاة والسلام: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)^(٥٠) .

وجه الدلالة:

المشهور من قول فقهاء الأمصار أن النكاح مستحب على الجملة^(٥١) .

ب- ما ورد في الحديث من أنه جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني

أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم، فقال: ((أنتم الذين قلتُم كذا وكذا، أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني)) (٥٢).

القول الثاني: يرى الشافعية (٥٣)، أن النكاح مباح حال الاعتدال. واستدلوا بالأدلة الآتية:

أولاً: الكتاب.

قوله تعالى: {وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ} (٥٤).
وجه الدلالة:

إن لفظ (الحل) المذكور في الآية يدل على الإباحة.

ثانياً: السنة.

قوله عليه الصلاة والسلام: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) (٥٥).
وجه الدلالة:

إن من ترك النكاح من أجل أنه أرفق له وأعون على العبادة فلا ملامة عليه، كما قاله المهلب، إذ لم يرغب عن سنة نبيه وطريقته، وفيه: الاقتداء بالأئمة في العبادة، والبحث عن أحوالهم وسيرهم في الليل والنهار، وأنه لا يجب أن يتعدى طرق الأئمة الذين وصفهم الله ليقتدى بهم في الدين والعبادة، وأنه من أراد الزيادة على سيرهم فهو مقل (٥٦).

القول الثالث: يرى الظاهرية (٥٧)، أن النكاح واجب حال الاعتدال. واستدلوا بالأدلة الآتية:

أولاً: الكتاب.

قوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَّىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا} (٥٨).
وجه الدلالة:

قوله تعالى (فانكحوا) أمر والامر يقتضي الوجوب.

قوله تعالى: {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} (٥٩).

وجه الدلالة:

الأمر هنا للوجوب بمعنى إذا تحقق الوقوع في المحذور فيفترض عليه النكاح، لأنه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام (٦٠).

القول الراجح:

إن الله تعالى قد دعا إلى النكاح من خلال القرآن العظيم ورسوله الكريم عليه الصلاة والتسليم، والدعوة بين الوجوب والاستحباب والاباحة، وهي لا تصل إلى الوجوب لقوله عليه الصلاة والسلام (من استطاع منكم) أي أن الدعوة بين الاستطاعة وعدمها، فهي لا تتصل إلى الوجوب، وهذا يصرفها إلى الندب والاستحباب (٦١)، فالراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من أن حكم النكاح حال الاعتدال هو الاستحباب.

المبحث الرابع: المقاصد الشرعية.

وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: أدلة اعتبار المقاصد.

لم تثبت مقاصد الشريعة بدليل معين يبين مدى اعتبارها، لكنها ثبتت بنصوص الكتاب والسنة جميعها، فلا يوجد نص من كتاب أو سنة الا وهو راجع الى مقاصد الشريعة، ويمكن اجمال أدلة اعتبار المقاصد بالآتي:

أولاً: الكتاب:

لقد سبقت الكثير من نصوص الكتاب لتبين وتثبت لنا المقاصد، وباساليب وطرق شتى، منها:

١- اخباره عز وجل أنه فعل كذا وكذا من أجل كذا وكذا، ومنه قوله تعالى {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ} (٦٢).

٢- بيان بعض النصوص الشرعية لجملة من المقاصد الشرعية العامة والخاصة، فمن الآيات الكريمة التي بينت جملة من المقاصد العامة قوله تعالى {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} (٦٣)، وقوله تعالى {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} (٦٤)، وغيرها من الآيات التي بينت بعض المقاصد الشرعية.

٣- بعض النصوص التي اشتملت على تحقيق المقاصد كلها، كقوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (٦٥)، قال العز بن عبد السلام: وَأَجْمَعُ آيَةَ فِي الْقُرْآنِ لِحَثِّ عَلَى الْمَصَالِحِ كُلِّهَا وَالزَّجْرِ عَنِ الْمَفَاسِدِ بِأَسْرَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ

وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (٦٦) ، فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانَ لِلْعُمُومِ وَالِاسْتِعْرَاقِ، فَلَا يَبْقَى مِنْ دَقِّ الْعَدْلِ وَجَلِّهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْدَرَجَ فِي قَوْلِهِ {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ} وَلَا يَبْقَى مِنْ دَقِّ الْإِحْسَانَ وَجَلِّهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْدَرَجَ فِي أَمْرِهِ بِالْإِحْسَانِ (٦٧) .

٤- تقرير بعض الايات الخاصة بالعبادات لمقاصدها التي شرعت من أجلها، كقوله تعالى عن الصلاة {إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ} (٦٨)، وعن الزكاة في قوله تعالى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (٦٩) .

ثانيا : السنة:

١- في السنة المباركة بعض النصوص التي بينت بعض المقاصد الشرعية، ومن هذه النصوص قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه، قال: (اطلع رجل من حجر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم، ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه، فقال: ((لو أعلم أنك تنظر، لطعنت به في عينك، إنما جعل الاستنذان من أجل البصر)) (٧٠) ، وقوله عليه الصلاة والسلام ((إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافِقَةِ الَّتِي دَقَّتْ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا)) (٧١) .

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةٌ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ)) (٧٢) ، فقد جمع الحديث بين طرفين اثنين يمثلان فيما بينهما حقيقة الدين التي مبدئها التوحيد وخرها اماطة الأذى عن الطريق وهو نموذج واضح للحفاظ على مقاصد الشريعة.

٣- بعض النصوص النبوية المباركة والتي اشتملت على تحقيق مصالح العباد كلها، كقوله عليه الصلاة والسلام ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)) (٧٣).

ثالثاً: أجتهدُ الصحابة رضوان الله تعالى عنهم اجمعين

لا شك أن صحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، هم أفضل الخلق بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهم القدوة من بعده في فهم وتحري مقاصد الشريعة الغراء، وقد ظهر هذا الفهم في فتاواهم واقضيتهم ، وهذا غيض من فيض ذلك الفهم :

- ١- توقف سيدنا عمر عن توزيع أرض العراق على الغزاة حفاظاً على الجماعة، وقد بين المقصد من ذلك الفعل حينما قال: ((لولا آخر المسلمين، ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر))^(٧٤).
- ٢- فتوى سيدنا عمر كرم الله تعالى وجهه بتضمين الصناع ان لم يقدموا بينة على أن ما هلك في أيديهم إنما هلك من غير سبب منهم، فقال لَا يُصْلِحُ النَّاسَ إِلَّا ذَلِكَ^(٧٥) ، وهنا نرى أن سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه ، نظر الى مقصد عظيم وهو الحفاظ على مصالح الناس بعد ان قلت الأمانة ، والحفاظ على أموال الناس مقصد عظيم من مقاصد شريعتنا الغراء.
- ٣- اجتهاد سيدنا معاذ رضي الله تعالى عنه في أخذ الثياب من أهل اليمن بدل العين من الزكاة ، مستندا في اجتهاده على تحقيق بعض المقاصد ، كالتخفيف على أهل اليمن ، وهذا تحقيق لمقصد التيسير ، وتحقيق المنفعة لمن يستحق الصدقة ، وقد بين رضي الله تعالى عنه هذه المقاصد بقوله: (اتتوني بعرض ثياب خميص - أو لبيس - في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة)^(٧٦) .

رابعا : الاجماع :

وقد أشار الشاطبي رحمه الله تعالى الى الاجماع على اعتبار المقاصد بقوله : "فَكَذَلِكَ يُتَّصَرُّ فِي قَصْدِ الشَّارِعِ إِلَى مَصَالِحِ الْخَلْقِ بِالتَّكْلِيفِ، فِي الْعَاجِلَةِ وَالْأَجَلَةِ، وَالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الشَّارِعَ يَقْصِدُ بِالتَّكْلِيفِ الْمَصَالِحَ عَلَى الْجُمْلَةِ"^(٧٧).

المطلب الثاني: أقسام المقاصد الشرعية.

ان الناظر الى تقسيمات علماء الأصول للمقاصد، يجد أنهم قسموها الى أقسام عديدة ، ووفق اعتبارات كثيرة ، وهذه بعض أقسام المقاصد :

أولاً: تقسيم المقاصد وفق المصالح: وتقسّم تبعاً لهذا الاعتبار الى الأقسام الآتية:

- ١- **المقاصد الضرورية:** هي المقاصد التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين^(٧٨).

وقد رجح الأصوليون أن المقاصد الضرورية هي خمس، وهي كالآتي:
حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.

٢- المقاصد الحاجية :

وهي التي تأتي بالدرجة الثانية بعد المقاصد الضرورية، فمعناها أنها مُفْتَقَرٌ إليها من حيث التوسعة ورفع الحرج المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب،

فَإِذَا لم تراع دخل على المكلفين-على الجملة الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة (٧٩).

وتجري الحاجات في العبادات والمعاملات والعبادات على ما وجد في الضروريات من حفظ الكليات الخمسة، فبالنسبة للدين يظهر في التيمم وقصر الصلاة في السفر ، وأما في النفس فيظهر في الترخيص للمضطر بأكل الميتة ، وفي النسل فيظهر في اباحة الطلاق ، وفي حفظ المال فيظهر في بعض العقود كعقد السلم ، وأما حفظ العقل فيظهر في رفع الحرج عن المكره (٨٠).

٣ - المقاصد التحسينية:

ما لا يرجع إلى ضرورة ولا إلى حاجة، ولكن يقع موقع التحسين والتزيين والتيسير للمزايا والمزائد، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات، مثل: سلب العبد أهلية الشهادة مع قبول فتواه وروايته من حيث أن العبد نازل القدر والرتبة، ضعيف الحال والمنزلة باستسار المالك إياه فلا يليق بمنصبه التصدي للشهادة (٨١).

ثانياً: تقسيم المقاصد باعتبار شمولها:

وتنقسم وفق هذا الاعتبار الى الأقسام الآتية:

١ - المقاصد العامة:

وهي التي تلاحظ في جميع أو أغلب أبواب الشريعة ومجالاتها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها الكبرى (٨٢).

٢ - المقاصد الخاصة:

وهي التي تتعلق باب معين، أو أبواب معينة، وقد ذكر ابن عاشور أن هذه المقاصد هي (٨٣) :

- مقاصد خاصة بالعائلة.

- مقاصد خاصة بالتصرفات المالية.

- مقاصد خاصة بالمعاملات المنعقدة على الأبدان -العمل والعمل.

- مقاصد خاصة بالقضاء والشهادة.

- مقاصد خاصة بالتبرعات.

- مقاصد خاصة بالعقوبات.

٣- المقاصد الجزئية:

هي الاسرار والحكم التي راعاها الشارع عند كل حكم من الاحكام المتعلقة بمسألة معينة دون غيرها، كقطع اليد المتأكلة في مصلحة واضحة وهي الحفاظ على البدن الذي لربما يتلف اذا لم تقطع تلك اليد (٨٤).

ثالثاً : تقسيم المقاصد باعتبار طرق اثباتها :

ويمكن تقسيمها وفق هذا الاعتبار الى الاقسام الاتية:

أ- المقاصد القطعية:

وهي التي تواترت على إثباتها طائفة عظمى من الأدلة والنصوص، ومثالها: التيسير، والأمن، وحفظ الأعراض، وصيانة الأموال (٨٥).

ب- المقاصد الظنية:

وهي التي تقع دون مرتبة القطع، والتي اختلفت حيالها الأنظار والآراء، ومثالها: مقصد سد ذريعة إفساد العقل، والذي نأخذ منه تحريم القليل من الخمر، وتحريم النبيذ الذي لا يغلب إفضاؤه إلى الإسكار، فتكون تلك الدلالة دلالة ظنية خفية (٨٦).

ج- المقاصد الوهمية: وهي التي يُتخيل أنها صلاح وخير؛ إلا أنها على غير ذلك، وقد اصطلح العلماء على تسميتها بالمصالح المُغاة (٨٧).

رابعاً: تقسيم المقاصد باعتبار تعلقها بعموم الامة وافرادها.

وتنقسم وفق هذا الاعتبار الى الأقسام الاتية:

١ المقاصد الكلية: وهو ما كان عائداً على عموم الأمة عوداً متماثلاً، وما كان عائداً على جماعة عظيمة من الأمة أو قطر، وبالجزئية ما عدا ذلك.

مثل حماية البيضة، وحفظ الجماعة من التفرق، وحفظ الدين من الزوال، ومثل الضروريات والحاجيات والتحسينيات المتعلقة بالأمصار والقبائل والأقطار على حسب مبلغ حاجاتها، مثل التشريعات القضائية لفصل النوازل، والعهود المنعقدة بين أمراء (٨٨).

٢ المقاصد الجزئية: الفرد أو الأفراد القليلة. وهي أنواع ومراتب. وقد تكفلت بحفظها أحكام الشريعة في المعاملات (٨٩).

خامساً: تقسيم المقاصد باعتبار مرتبتها في القصد:

وتقسم وفق هذا الاعتبار الى قسمين:

١ المقاصد الاصلية: وهي المقاصد المطلوبة على وجه الاصاله أو بالمقصود الاول^(٩٠) ، وقد قسمها الشاطبي رحمه الله تعالى الى قسمين:

ا - ضرورية عينية ، وهي واجبة على كل مكلف بعينه ، كحفظ دينه ونفسه
ب - ضرورية كفاية ، وهي منوطة بالغير ان يقوم بها على العموم في جميع المكلفين لتستقيم أحوال الناس ، كعمل القاضي.

المقاصد التبعية: هي التي تتبع المقاصد الاصلية، بحيث تكون باعثة على تحقيقها أو مقترنة بها أو لاحقة لها ، ومثاله رغبة الانسان للطعام والشراب عند احساسه بالجوع والعطش ، فروعى حظه في ذلك ، وخدم به حفظ النفس الذي هو مقصد أصلي^(٩١) .

• المطلب الثالث: أهمية مقاصد الشريعة

لدراسة المقاصد وبحثها فوائد وأغراض كثيرة نذكر منها:

١ - تمكن المجتهد من معرفة الاحكام ، وإصدار فتواه بحق المكلفين افرادا أو جماعات إمن غير اخلال في نظام التشريع القويم^(٩٢) .

وقد بين الامام الشاطبي رحمه الله تعالى أن من زل في اجتهاده من المجتهدين فهو بسبب غفلته عن مقاصد الشريعة ، فقال: **الْحَدْرُ مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ عِنْدَ الْعَفْلَةِ عَنِ اعْتِبَارِهِ مَقَاصِدِ الشَّارِعِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي اجْتَهَدَ فِيهِ، وَالْوُقُوفُ دُونَ أَقْصَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْبَحْثِ عَنِ النَّصُوصِ فِيهَا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ قَصْدٍ وَلَا تَعَمُّدٍ وَصَاحِبُهُ مَعْدُورٌ وَمَأْجُورٌ، لَكِنْ مِمَّا يَبْنِي عَلَيْهِ فِي الْإِتِّبَاعِ لِقَوْلِهِ فِيهِ حَظْرٌ عَظِيمٌ**^(٩٣) ٢- براز علل التشريع وحكمه وأغراضه ومراميه الجزئية والكلية، العامة والخاصة، وفي شتى مجالات الحياة، وفي مختلف أبواب الشريعة^(٩٤) .

٣- تمكين الفقيه من الاستنباط في ضوء المقصد الذي سيعينه على فهم الحكم وتحديدته وتطبيقه، يقول الأستاذ علال الفاسي : ان مقاصد الشريعة هي المرجع الابدي لاستقاء ما يتوقف عليه التشريع والقضاء في الفقه الإسلامي^(٩٥) .

٤- إثراء المباحث الأصولية ذات الصلة بالمقاصد، على نحو المصالح والقياس والعر والقواعد، والذرائع وغيرها^(٩٦) .

٥- التقليل من الاختلاف والنزاع الفقهي، والتعصب المذهبي، وذلك باعتماد علم المقاصد في عملية بناء الحكم، وتنسيق الآراء المختلفة، ودرء التعارض بينها.

٦- التوفيق بين خاصتي الأخذ بظاهر النص، والالتفات إلى روحه ومدلوله، على وجه لا يخل فيه المعنى بالنص، ولا بالعكس؛ لتجري الشريعة على نظام واحد لا اختلاف فيه ولا تناقض (٩٧).

٧- عون المكلف على القيام بالتكليف والامتثال على أحسن الوجوه وأتمهما؛ ذلك أن المكلف إذا علم مثلاً أن المقصد من الحج والتأدب الكامل مع الناس، والتحلي بأخلاق الإسلام العليا؛ فإنه إذا علم ذلك فسيعمل جاهداً ومجتهداً قصد تحصيل تلك المرتبة العليا، التي تجعل صاحبها عانداً بعد حجه كيوم ولدته أمه.

٨- عون الخطيب، والداعية، والمدرس، والقاضي، والمفتي، والمرشدون، والحاكم، وغيرهم على أداء وظائفهم وأعمالهم على وفق مراد الشارع ومقصود الأمر والنهي، وليس على وفق حرفيات النصوص، وظواهر الخطاب، ومباني الألفاظ (٩٨).

• المطلب الرابع : المقاصد الشرعية المتعلقة بحكم النكاح حال الاعتدال.

المقصد الأول : الامتثال لأمر الله تعالى وأمر نبيه الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم.

إن الله تعالى سننا وقوانين أجراها على عباده ، وطلب منهم أن ينسجموا معها ويعيشوا تحت ظلها ومن هذه السنن هي النكاح ، قال تعالى : { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } (٩٩) .

أي مِنْ عَلامَاتِهِ وَدَلالاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى البُعْثِ: أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا، أَي: مِنْ جِنْسِكُمْ فِي البَشَرِيَّةِ، وَالإنْسَانِيَّةِ، وَقِيلَ: المُرَادُ حَوَاءً، فَإِنَّهُ خَلَقَهَا مِنْ ضِلْعِ آدَمَ لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا أَي تَأْلُفُوهَا، وَتَمِيلُوا إِلَيْهَا، فَإِنَّ الجِنْسَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ لَا يَسْكُنُ أَحَدُهُمَا إِلَى الأَخرِ، وَلَا يَمِيلُ قَلْبُهُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً أَي: وَدَادًا وَتَرَاحُمًا بِسَبَبِ عِصْمَةِ النِّكاحِ يَعْطِفُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَكُمْ قَبْلَ ذَلِكَ مَعْرِفَةٌ فَضلاً عَنِ مَوَدَّةٍ وَرَحْمَةٍ (١٠٠) .

ولقد رغب الله تعالى بالنكاح وحث عليه ، قال تعالى : { فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } (١٠١)

المقصد الثاني : حفظ النسل

حفظ النسل: معناه التناسل والتوالد لإعمار الكون، وحفظ النسب معناه: القيام بالتناسل المشروع عن طريق العلاقة الزوجية الشرعية، وليس التناسل الفوضوي كما هو عند الحيوانات، أو في بعض المجتمعات الإباحية المادية التي لا تعلم منها لا أصول ولا فروع ولا آباء ولا أبناء؛ إذ يعيش الفرد أحياناً كل حياته دون أن يعلم من أبوه ومن أمه، وحفظ النسل هو المقصد الشرعي

الكلّي الرابع الذي أقره الإسلام في نصوصه وأحكامه، وأثبتته وجذّره من خلال تشريعات عدة منها الحث على الزواج والترغيب فيه وتخفيف أعبائه وتيسير مصروفاته (١٠٢).

لقد اقتضت حكمة الله تعالى بأن يجعل النكاح هو الطريق الشرعي الذي يحفظ به الإنسان نسله ، فلولا النكاح لانقرضت البشرية ، وقد جاء في تفسير قوله تعالى : { وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً } (١٠٣) ، أن الإنسان الفاني يشعر بالامتداد بالبنيين والحفدة (١٠٤) .

بل وحفظ النسل كان مطلباً لصفوة خلق الله تعالى من الانبياء والمرسلين عليهم الصلاة والتسليم ، قال تعالى حكاية عن نبي الله زكريا على نبينا وعليه الصلاة والسلام : { وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرْتِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا } (١٠٥) .

يقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : " وَاللَّهِ إِنِّي لَأَكْرَهُ نَفْسِي عَلَى الْجَمَاعِ؛ رَجَاءً أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنِّي نَسَمَةً تُسَبِّحُ اللَّهَ " ، فحفظ النسل مقصد شرعي بل وفطري لكل إنسان ، ولا شك أن النكاح الشرعي هو الوسيلة التي تحفظ ذلك المقصد.

وفي طلب النسل قربات كثيرة منها:

أ- موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لإبقاء النسل.

طلب التبرك بالولد الصالح بعد الوفاة ، قال عليه الصلاة والسلام : (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ) (١٠٦)

ب - موافقة محبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في تكثير من به مباحاته، قال عليه الصلاة والسلام : (تناكحوا، تكثرُوا، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة) (١٠٧).

المقصد الثالث: إحصان الإنسان واعفاه.

إن النكاح هو الطريق الأمثل لإحصان الفرد وإعفاه، قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)) (١٠٨) .

ولقد ندب النبي، عليه السلام، لأمته النكاح، ليكونوا على كمال من أمر دينهم، وصيانة لأنفسهم في غض أبصارهم وحفظ فروجهم لما يخشى على من زين الله في قلبه حب الشهوات ، وليس كل الناس يجدون طولا إلى النساء، وربما خافوا العنت بفقد النكاح فعوضهم منه ما يدافعون به سورة شهواتهم، وهو الصيام (١٠٩) .

النتائج :

أولاً: إن الاحكام الشرعية ، إنما شرعها الله تعالى لتحقيق مصالح العباد، وذلك بجلب المصالح لهم ودرء المفسد عنهم ، وهي حجة على المكلفين يجب أن يمثلوا لها لأنها تعينهم على تطبيق الاحكام الشرعية.

ثانياً: إن العلم بالمقاصد الشرعية أمر ضروري لفهم النصوص الشرعية على الوجه الصحيح ، كما أنه أمر ضروري لاستنباط الاحكام من أدلتها التفصيلية.

ثالثاً: اعتبار تعليل المقاصدين ضابط من ضوابط الفهم عن الله تعالى ، وعاكسا لروح الشريعة لرفع الضيق والحرج عن المكلفين

رابعاً: إن من مقاصد النكاح هو حفظ النسل الذي هو مقصد ضروري من مقاصد الشريعة.

خامساً: إن النكاح هو خير وسيلة لإعفاف الانسان وإحصانه.

هوامش البحث

- ١ . سورة الروم الآية ٢١
- ٢ . ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين عبد السلام، ضبط وتصحيح عبد اللطيف حسن عبد الرحمن ،دار الكتب: بيروت العلمية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- ٣ . ينظر الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ابو اسحاق ابراهيم ابن موسى الغرناطي، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، القاهرة، المكتبة التوقيفية.
- ٤ . مقاصد الشريعة الاسلامية للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، تحقيق محمد طاهر الميساوي، عمان، دار النفائس، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- ٥ . سورة الأنبياء، آية ٧٨
- ٦ . الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١ ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ: ١٠٨/٩ برقم ٧٣٥٢ ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، بَابُ بَيَانِ أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ، أَوْ أخطأ: ١٣٤٢/٣ برقم ١٧١٦

٧. سورة الشعراء ، آية ٨٣
٨. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع : ٩٩/١
٩. علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف (ت : ١٣٧٥هـ) ، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر: ١٠٠/١
١٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت : ١٢٤/٢
١١. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبلي الحنفي (ت: ٩٥٦هـ) ، تحقيق: خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية - لبنان : ٤٦٧/١
١٢. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك) ، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ) ، دار المعارف : ٣٤٤-٣٤٣/٢
١٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط ٤ : ٢٠٠/٤
١٤. كشف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ) ، دار الكتب العلمية : ٥/٥
١٥. العروة الوثقى ، محمد كاظم الطباطبائي ، مؤسسة الأعلى للمطبوعات - بيروت
١٦. الفقه الإسلامي وأدلتُهُ للزحيلي : ٦٥١٦/٩ .
١٧. سورة النحل، من الآية ٩ .
١٨. سورة لقمان، من الآية ١٩ .
١٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، باب القصد والمداومة على العمل ، ط ١ : ٩٨/٨ برقم ٦٤٦٣ .

٢٠. مختار الصحاح : زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ) ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا ، ط ٥ : ١ / ٥٢١ .
٢١. هو عبد الحميد بن عبد الحميد بن الخطاب الامام في النحو واللغة (ت ٥٢١٥) ، ينظر : بغية الوعاة للسيوطي : ٢ / ٢٤
٢٢. الموافقات ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) ، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، ط ١ : ٢ / ٢٨٩
٢٣. الموافقات : ٢ / ٢٦٤
٢٤. سورة النساء الآية ٣ .
٢٥. سورة النور الآية ٣٢
٢٦. زهرة التفاسير ، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ) ، دار الفكر العربي: ١٠ / ٥١٨٧ .
٢٧. صحيح البخاري : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، لأنه أغض للبصر وأحصن للفرج» وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح " : ٣ / ٧ برقم ٥٠٦٥ ، صحيح مسلم : بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مُؤَنَّهُ، وَاشْتَعَالَ مَنْ عَجَرَ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصَّوْمِ: ١٠١٨ / ٢ برقم ١٤٠٠
٢٨. صحيح البخاري: باب الترغيب في النكاح: ٢ / ٧ برقم ٥٠٦٣ ، صحيح مسلم ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مُؤَنَّهُ، وَاشْتَعَالَ مَنْ عَجَرَ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصَّوْمِ: ١٠٢٠ / ٢ برقم ١٤٠١
٢٩. المغني لابن قدامة : ٤٤٥ / ٦
٣٠. موقع ويب
٣١. رد المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ) ، دار الفكر-بيروت ، ط ٢ : ٥ / ٣
٣٢. مغني المحتاج : ٤ / ٢٠٠
٣٣. المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي ، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) ، مكتبة القاهرة : ٣ / ٧

٣٤. سورة النساء ، الآية ٢٢
٣٥. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت: ١١٢٦هـ) ، دار الفكر: ٣ / ٢
٣٦. مغني المحتاج : ٢٠٠/٤
٣٧. المغني: ٣/٧
٣٨. لدر المختار ورد المختار ٦/٣
٣٩. مغني المحتاج : ٢٠٠/٤
٤٠. المغني: ٣/٧
٤١. ينظر: الدر المختار ورد المختار: ٣٥٨/٢، القوانين الفقهية ، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ١٧٤١هـ): ص ١٩٣ ، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) ، دار الفكر: ٣٣/٢ ، كشاف القناع: ٤/٥
٤٢. الاختيار لتعليل المختار: ٨٢/٣
٤٣. الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٣ / ٧٧ - ٧٨
٤٤. مغني المحتاج ٣ / ٢٢٥ - ٢٢٦
٤٥. مختلف الشيعة للحلي : ٢٠٨/٧
٤٦. سورة النساء من الآية ٣
٤٧. شَرْحُ صَاحِبِ مُسْلِمٍ لِلْقَاضِي عِيَاضِ الْمُسَمِّي إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ ، عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرٍوَنِ الْيَحْصَبِيِّ السَّبْتِيِّ، أَبُو الْفَضْلِ (ت: ٥٤٤هـ) ، تحقيق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر: ٥٢١/٤
٤٨. سورة المؤمنون الآية ٦
٤٩. كمال المُعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَمْرِوِّ التَّمِيمِيِّ الْمَازَرِيِّ الْمَالِكِيِّ (ت: ٥٣٦هـ) ، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر ، الدار التونسية للنشر: ٥٢١/٤
٥٠. صحيح البخاري : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، لأنه أغض للبصر وأحصن للفرج» وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح " : ٣/٧ برقم ٥٠٦٥ ،

حكم نكاح حال الاعتدال (دراسة مقاصدية)

صحيح مسلم : بَابُ اسْتِخْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مُؤَنَّهُ، وَاشْتَعَالَ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصَّوْمِ: ١٠١٨/٢ برقم ١٤٠٠

٥١. المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ ١٢٧/٢

٥٢. صحيح البخاري: باب الترغيب في النكاح: ٢/٧ برقم ٥٠٦٣ ، صحيح مسلم ،بَابُ اسْتِخْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مُؤَنَّهُ، وَاشْتَعَالَ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصَّوْمِ: ١٠٢٠/٢ برقم ١٤٠١

٥٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي
الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي ٨ / ٦ - ١٥

٥٤. سورة النساء من الآية ٢٤

٥٥. صحيح البخاري : باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، لأنه أغض للبصر وأحصن للفرج» وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح " : ٣/٧ برقم ٥٠٦٥ ، صحيح مسلم : بَابُ اسْتِخْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مُؤَنَّهُ، وَاشْتَعَالَ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصَّوْمِ: ١٠١٨/٢ برقم ١٤٠٠

للغزالي : ٣٥/٢

٦٢. سورة البقرة ايه ١٤٣

٦٣. سورة البقرة ايه ١٨٦

٦٤. سورة الحج ايه ٥٦٧٨ التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٨٣/٢٤

٥٧. المغني :- ٣٧١/٧

٥٨. سورة النساء، الآية ٣

٥٩. سورة النساء ، الآية ٣٢

٦٠. ينظر: الزواج في الشريعة الإسلامية ، الدكتور علي حسب الله :ص ١٥٤

٦١. ينظر: إحياء علوم الدين

٦٥. سورة النحل ايه ٩٠

٦٦. قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ) ،مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة : ١٨٩ / ٢ - ١٩٠

٦٧. سورة العنكبوت آية ٤٥
٦٨. سورة التوبة آية ١٠٣
٦٩. البخاري: ٥٤/٨ برقم ٦٢٤١
٧٠. مسلم: ١٥٦١/٣ برقم ١٩٧١
٧١. مسلم: ٦٣/١ برقم ٣٥
٧٢. الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩ هـ) ،تحقيق:محمد مصطفى الأعظمي،مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط١: ١٠٧٨/٤ برقم ٢٧٥٨
٧٣. صحيح البخاري، باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: ١٠٦/٣ برقم ٢٣٣٤
٧٤. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣: باب ما جاء في تضمين الاجراء: ٢٠٢/٦
٧٥. البخاري، باب العرض في الزكاة: ١١٦/٢.
٧٦. البخاري، باب العرض في الزكاة: ١١٦/٢.
٧٧. الموافقات: ٢١٨/٢
٧٨. الموافقات: ١٧/٢
٧٩. الموافقات: ٢٠/١
٨٠. المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ) ،تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١: ٢٨٦/١
٨١. المستصفى: ١٧٥/١
٨٢. علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، ط١: ٧١/١
٨٣. المصدر نفسه
٨٤. المستصفى: ١٧٩ /١
٨٥. مقاصد الشريعة لابن عاشور: ٣٠٠
٨٦. علم المقاصد الشرعية للخادمي: ٧١/١
٨٧. المصدر السابق

٨٨. مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور: ٢٥٣/٣
٨٩. المصدر السابق : ٢٥٤/٣
٩٠. الموافقات : ٣٠٠
٩١. المصدر نفسه
٩٢. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) ، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة، بيروت: ٢٧٣/٣
٩٣. الموافقات : ١٣٥/٥
٩٤. علم المقاصد الشرعية للخادمي: ٥١/١
٩٥. مقاصد الشريعة لابن عاشور : ١٦٢
٩٦. علم المقاصد الشرعية للخادمي : ٥١/١
٩٧. الموافقات : ١٣٤/٣
٩٨. علم المقاصد الشرعية : ١٥٢/١
٩٩. سورة الانفال الايه ٢١
٩٦. فتح القدير ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت ، ط ١ : ٢٥٣/٤
٩٧. سورة النساء من الايه ٣
٩٨. علم المقاصد الشرعية: ص ٨٣
٩٩. سورة الروم، من الايه ٢١.
١٠٠. في ظلال القرآن لسيد قطب : ٢١٨٣/٢
١٠١. سورة النساء، من الآية ٣.
١٠٢. صحيح مسلم ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته : ١٢٥٥/٣
١٠٣. سورة النحل، من الآية ٧٢.
١٠٤. في ظلال القرآن : ٢١٨٣/٢
١٠٥. سورة مريم، الآيات ٥ - ٦.

١٠٦. المجتبي من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ—)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، باب فضل الصدقة عن الميت: ٢٥١/٦.
١٠٧. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ—)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، ط٢، باب وجوب النكاح وفضله: ١٧٣/٦.
١٠٨. صحيح البخاري، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزبة: ٧٢/٣.
١٠٩. شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - الرياض، ط٢: ٢٥/٤.